



أحوال الشفافية

عن شهر يونيو 2010م

تقرير شهري يصدر عن مركز الشفافية للمعلومات في جمعية الشفافية الكويتية

تسعى جمعية الشفافية الكويتية من خلال هذا التقرير إلى رصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل في مجالات إعلاء الشفافية و مكافحة الفساد خاصة ما يتعلق بأحوال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الرقابية.

ويعد تسليط الضوء على هذه الوقائع هدفا في ذاته ، حتى لو لم يتم الربط والتحليل والتعليق عليها، رغم ما نبذله من جهد في ذلك، ترمي الجمعية من وراءه إلى إتاحة النظر إلى الصورة الكلية لمجريات الشفافية والإصلاح داخل الحراك المجتمعي مما قد يوفر حافزا إضافيا يدفع نحو التغيير الذي ننشده.

ويمكن القول بأن التقرير غير معنى بحصر جميع الوقائع بقدر عنايته بتلك الوقائع التي تشكل تجاوزات جسيمة أو يترتب عليها تداعيات مهمة تمس المال العام و تدفق إجراءات العمل في الأجهزة المعنية على النحو السليم أو التي تكون مفعمة بدلالات ضارة بالصالح العام.

وتتوفر التفاصيل الكاملة لجميع الوقائع الواردة هنا في تقرير مستقل لكل جهة معنون باسمها ومبيناً فيه مصدر المعلومات في ملفات الرصد المنشورة في الموقع الإلكتروني للجمعية:

<http://www.transparency-kuwait.org>

مجلس الأمة ومكافحة الفساد

حدد مجلس الأمة جلسة خاصة في 21 يونيو 2010 لمناقشة قوانين مكافحة الفساد، وهو الموعد الثالث في دور الانعقاد الحالي للمجلس الذي يخصص لمناقشة تلك القوانين، ولكن لم تتعقد الجلسة بسبب عدم وجود نصاب كاف لعقدها، والسبب في ذلك هو تأخر وصول مقترح قانون الهيئة العامة للزراعة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في المجلس، وبسبب طلب الحكومة للتأجيل لعدم جهوزيتها ورغبتها في تقديم مشروع قانون يعبر عن وجهة نظرها، علما بأن هذا الموضوع تم تحديده كأولوية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية منذ شهر أكتوبر 2009 قبل بدأ دور الانعقاد، ولكن كان واضحا أن الطرفين غير مهياين بعد لإقرار مثل هذا القانون الذي هو متطلب دولي ومحلي وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت إليها الكويت في 2003م.

الداخلية والدفاع والصحة: تشابك ملف العلاج في الخارج

أدى التصرف المستهجن لنائب في مجلس الأمة في حق وزير الصحة الذي رفض تجاوز اللجنة المختصة في إجازة إرسال مريض للعلاج في الخارج إلى إعادة تسليط الضوء على هذا الملف، ونرى أيضا أنه من المناسب فتحه خاصة وقد دخلنا للتو في موسم الإجازات الصيفية التي يجد فيها البعض فرصة للاستجمام والترفيه تحت يافطة العلاج في الخارج، بينما يجد فيها نواب في

مجلس الأمة تحقيقاً لمكاسب انتخابية، فضلاً عن أطراف نافذة تسجل من خلالها ديوناً مستحقة السداد في أعناق هؤلاء النواب؛ وفي هذه المناسبة توجه تحية تقدير لوزير الصحة على رفضه لأي وساطات تخرج عن النظام المعمول فيه بالوزارة، وندعو كافة الوزراء إلى الحدو حذو وزير الصحة.

وفي دراسة قدمها ديوان المحاسبة إلى مجلس الأمة خلال هذا الشهر غطى فيها مجريات ملف العلاج في الخارج في وزارات الصحة والداخلية والدفاع خلال ثلاث سنوات مالية منتهية في مارس 2009 ، لفتت تلك الدراسة الانتباه إلى أنه لم يطرأ على هذا الملف أي تطور إيجابي رغم توصيات الديوان لتصحيح أوضاع العلاج في الخارج في دراستين سابقتين أجراهما في 2004 و 2006 ، وتشير أهم النتائج إلى أن اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لوضع الحلول المثلى لهذا الملف لم تقم بأي إجراء ولم تقترح أي بدائل ولم تطرح أي رؤية قصيرة أو بعيدة المدى لإصلاح الموضوع. في وزارة الصحة تم تغيير اللوائح المنظمة للعلاج في الخارج في فترات متقاربة أدت، بعكس المنتظر، إلى عدم إمكان الاستيثاق من صحة قرارات ابتعاث المرضى أو تمديد فترات علاجهم أو عودتهم أو تحميل مسؤولية التقصير والقصور لأي طرف، لذلك من المهم توفير الاستقرار اللائحي لهذا الملف الهام، في مقابل ذلك تعددت المراكز الخارجية ما بين مكاتب صحية تتبع وزارة الصحة ومكاتب ارتباط تتبع وزارة الداخلية وأخرى تتبع وزارة الدفاع، بينما تغيب تماماً في الجهتين الأخيرتين أية أنظمة مالية أو إدارية تضبط الأمور وتقنن الصرف، وفي غياب كامل لأي مرجعية رسمية تراقب وتدقق وتحاسب، وما زال هذا الملف يستخدم للترضية السياسية بعيداً عن معايير العدالة والمساواة.

نعتمد أن دراسة ديوان المحاسبة بحاجة إلى قراءة متأنية إزاء مشكلة طال أمدها حتى باتت باباً لفساد كبير غابت عنه العدالة وأهدرت فيه الأموال وأهينت فيه الكرامات وأصبح مصدراً مهماً للابتزاز السياسي من عدة أطراف موالية ومتناقضة؛ وندعو النواب الذين يلوحون دوماً بوثائق خطيرة يحتفظون بها لديهم في هذا الملف والتهديد باستجواب هذا الوزير أو ذاك، إلى قراءة دراسة ديوان المحاسبة التي ستكفيهم عناء البحث عن مستندات إضافية، ثم البدء في إجراءات الإصلاح إذا ما توفرت لديهم النية الصادقة لذلك.

حماية البيئة وعوائد الاستجوابات

أجهض الاستجواب المقدم لسمو رئيس الحكومة بشأن تلوث منطقة أم الهيمان بانسحاب مقدم الاستجواب احتجاجاً على طلب الحكومة تحويل الجلسة إلى سرية، ورغم عدم وجود مبرر موضوعي لسرية الجلسة، فإن الأهم من ذلك هو استمرار نهج التعامل مع قضايا الناس وكأنها قد حلت وانتهت بمجرد انقضاء جلسة الاستجواب سواء ما انعقد منها أو تلك التي لم تنعقد.

وفي هذه القضية سيبقى التساؤل معلقاً: ماذا عن التلوث البيئي الذي لا يزال يعيث بصحة شباب وشيوخ ونساء وأطفال في منطقة أم الهيمان وفي مناطق أخرى قيل أنها أكثر تلوثاً؟ وإلى متى سيستمر هذا النهج ليبقي القضايا الحيوية دون معالجة وكأنها مجرد قنابل دخانية وليست مشكلات حقيقية تحتاج إلى معالجة؟ وهل كان استخدام أداة الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس الحكومة هو الاختيار الصحيح لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية البيئية؟

إن فشل استجواب البيئة الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء يجب أن يقود السياسيين وتحديدًا البرلمانيين منهم إلى وقفة تفكير في استخدام أداة الاستجواب في عملية الإصلاح، كما لا بد من فتح حوار حول مسألة استخدام وسائل الإصلاح الحقيقي وليس الإحراج السياسي لطرف والترويج السياسي لطرف آخر، حتى نحقق نتائج إيجابية ملموسة وتضع حداً عملياً للفساد.

سيادة القانون

تقدم عدد من المستشارين في السلطة القضائية بشكوى إلى مكتب النائب العام بشأن الإساءة إليهم عبر مواقع انترنت، فقد كان من الواجب على من تسبب في هذه الإساءة سلوك الطريق الصحيح، وهو التقدم بشكواه إلى إدارة التفتيش القضائي للتحقق من صحة ادعاءاته، ومحاسبة المخطئ إن وجد، ولعلها مناسبة لكي نطالب بالإسراع في إقرار مشروع قانون الجرائم الالكترونية الذي أعدته النيابة العامة قبل عامين.

وعلى هامش إصدار أحكام قضائية في بعض قضايا الرأي، فقد لوحظ تهجم شخصيات أو ناشطين سياسيين على تلك الأحكام وأحياناً على رجال القضاء بأشخاصهم أو كسلطة قضائية، وهذا الموقف يعتبر من أخطر ما يمكن أن تتعرض له الكويت من خلال محاولة التشكيك في القضاء أو التقليل من مكانته، وكان الأولى بهؤلاء التوجه نحو تعديل التشريعات التي يطبقها القضاء بدلاً من نقد القضاء.

تمويل مشروعات الخطة الإنمائية

إزاء مطالب حكومية ومقترحات نيابية بشأن تمويل الخطة الإنمائية، أثير موضوع تعديل قانون تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسماح له في تمويل مشروعات التنمية التي تتضمنها الخطة الحكومية، فتعالت أصوات مصرفيين مطالبين بمراعاة تداعيات ذلك على الجهاز المصرفي، وهي مطالبات يمكن تفهماً في إطار المصالح الحيوية للقطاع المصرفي وفي ظل أزمة مالية عالمية تلقي بظلالها الخائفة على عموم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، إلا أن تأكيد محافظ البنك المركزي على قدرة القطاع المصرفي على تمويل الخطة الإنمائية في جميع سنواتها المقررة، فضلاً عما يشير إليه ذلك ضمناً من تخوف تجاه مساعي تم الحديث عنها لخلق ما يمكن اعتباره نظام مصرفي مواز بعيد عن رقابة البنك المركزي، وما قد يترتب على ذلك من نقل مواقع القرار من كونه قراراً فنياً صرفاً يتخذه أصحاب الشأن في ضوء معطيات موضوعية ليصير قراراً تتدخل فيه الاعتبارات السياسية بكل تناقضاتها ومصالح أطرافها على حساب المال العام ومشروعات التنمية ومستقبل البلاد.

لذلك فإن هذا الموضوع يستحق بجدارة التوقف عنده وتمحيصه جيداً، كما نؤكد على ضرورة إجراء حوار شفاف مع جميع الأطراف المعنية وتلك التي يتوقع تضررها من تنفيذ مثل هذه المقترحات.

الخطة الإنمائية وضرورة التنسيق

أثناء مناقشة مشروع ميزانية المؤسسة العامة للموانئ في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية لوحظ أن المشاريع المدرجة في الخطة السنوية للمؤسسة قد بلغت تسعة مشاريع بينما تضمن مشروع الميزانية أربعة وعشرين مشروعاً؛ وإذا تأكد تكرار هذه الملاحظة في جهات أخرى، وهو الاحتمال الغالب، فإنها تثير قضية غاية في الأهمية والتأثير على مسار الخطة الإنمائية، إذ يبدو أن هناك حاجة إلى تنسيق أكبر وآلية ناجعة لمطابقة مشاريع الخطة الإنمائية بمشاريع الخطة السنوية ومطابقة كلاهما بمشاريع الميزانية السنوية، الأمر الذي يحتاج إلى قنوات اتصال فعالة وسريعة بين كل من الأمانة العامة للتخطيط والتنمية ووزارة المالية والجهات الحكومية كل فيما يخصها.

استثمارات التأمينات الاجتماعية

في توصية ذات دلالة، ارتأت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية وجوب تضمين لائحة الاستثمار في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسب وحدود الاستثمار الواجب التقيد بها، وفي التفاصيل يتضح تجاوز حدود المخاطرة المسموح بها في بعض أنواع الاستثمارات، الأمر الذي انعكس على تكبد خسائر أكبر وتحقيق عوائد أقل مقارنة بالهيئة العامة للاستثمار، رغم ما ينال استثمارات الهيئة من انتقادات من عدة أطراف.

وهو ما يثير التساؤل عما يعيق تبادل الخبرة والمعلومات بين جميع المؤسسات المحلية التي لديها استثمارات في أسواق مشتركة وفي أنواع متشابهة، ونعتقد أن الموضوع يستحق النظر فيه كون الحديث ينصرف إلى مليارات الدنانير من المال العام.

ذبول أزمة المناخ

قدم أحد النواب سؤالاً لوزير المالية يشير إلى تلاعب في المال العام يبلغ عدة مليارات، تتعلق بانحرافات في تداول أموال جرى تحصيلها من المحالين والمتعثرين في غمرة تسوية المديونيات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل والمعرفة بـ«أزمة المناخ»؛ والجهة المعنية بهذا الموضوع هي مؤسسة المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل، ونحن نعتقد أن الموضوع بالغ الحساسية ويحتاج إلى إجابة وافية ويقدر عال من الشفافية تطمئن الناس إلى حسن توجيه المال العام في معالجة قضية نالت من الاهتمام والرعاية الحكومية ما لم تتله أي أزمة مالية مشابهة في تاريخ الكويت الحديث.

النقل العام

يشير تقرير لديوان المحاسبة نشر موجز عنه خلال هذا الشهر إلى خسائر جسيمة لحقت في شركة النقل العام الكويتية تمثل نسبة عالية جداً من رأسمالها للعام الثالث على التوالي، نتيجة تدنى مستوى أنشطتها التشغيلية وتوظيف أموالها وكفاءتها الإدارية، مما يفهم منه سبب تجنب الدعوة لعقد جمعيتها العمومية، أما المستغرب فهو جرأة إدارة الشركة على صرف مكافآت وبدلات حضور جلسات بمبالغ مرتفعة جداً لا يبرره هذا الفشل؛ يأتي هذا التقرير وسط مطالبات نقابية تؤكد على تردى أوضاع الشركة، ولتلقى الضوء على سلبيات إضافية تتعلق بتعيينات وترقيات في غير موضعها ليس للمؤهل والكفاءة والخبرة نصيب منها.

ويبدو أن الوضع بحاجة لتدخل عاجل من وزير المواصلات، لإعطاء أولوية لتخصيص مثل هذه الأنشطة الحكومية، سيما وأن القطاع الخاص قد قدم بدائل ناجحة في هذا الميدان.

الأشغال العامة

استمر التساؤل طوال الشهر عن مدى قدرة الوزارة على تنفيذ مشاريع الخطة الإنمائية في ظل تجاوز ما يزيد عن عشرين مشروع مدة تنفيذها المقررة، منها مشروع سكن العمالة في صبحان والشدادية ومشروع وزارة الداخلية ومشروع مقر القوات الخاصة، وكلها مشاريع لا تقارن بحجم وقيمة وأهمية المشاريع المدرجة في الخطة الإنمائية؛ وجرى التساؤل عن مدى تأثير التغييرات السريعة والإحالات للتقاعد التي تمت بين أعضاء الجهاز الفني، ونعتقد أن هذه المسألة بالغة الخطورة وتتطلب مراجعة دقيقة لكل مجرياتها وصولاً لحلول مناسبة تجنباً لعرقلة الخطة الإنمائية التي يعول عليها الكثير في إخراج البلاد من عنق الزجاجة.

في ملف آخر أعلن رئيس لجنة شؤون البيئة في مجلس الأمة أن المتسبب في حدوث كارثة محطة مشرف أصبح واضحاً أمام الأعضاء بعد أن أنهت لجنة التحقيق البرلمانية المختصة عملها ورفعت توصياتها للحكومة؛ بدورنا ننتظر قيام المجلس بنشر التقرير الكامل للجنة وإتاحته على موقعه الإلكتروني لإطلاع الناس على تفاصيله، كما ننتظر من الحكومة الإعلان عن الخطوات التي اتخذتها والمزمع اتخاذها بناء على نتائج هذا التقرير، سواء من جهة تحريك المساءلة بحق المتسببين في هذه الكارثة أو اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع تكرارها، مع ملاحظة أن دلالات التعامل مع هذا الملف والملفات الشبيهة في جهات حكومية أخرى سوف يؤكد مدى جدية توجه الدولة نحو مكافحة الفساد وإعلاء الشفافية في مجمل عملها وفي تنفيذ الخطة الإنمائية بشكل خاص.

في ملف ثالث جرى الحديث عن تكرار ملفات لأخطاء في تصاميم العديد من الجسور، مما استدعى إصدار أوامر تغييرية لتعديلها، بعضها قبل تنفيذها والبعض الآخر بعد فتحها لاستخدام الجمهور واكتشافهم هذه الأخطاء؛ لذا ننتظر من الوزارة أن تعلن عن تفاصيل هذه الوقائع وتكلفتها معالجتها وإجراءات مساءلة المتسببين فيها.

الكهرباء والماء

استمر مسلسل انقطاع الكهرباء في عموم البلاد طوال هذا الشهر جراء انفجار كيبيلات وشبكات توزيع ترتب عليه خروج محطات رئيسية وفرعية عن الخدمة، وانصرف الحديث في تفسير ذلك إلى أخطاء في تسليم مشاريع الوزارة، وتقايس في توقيع العقوبات القانونية، وتهاون في برامج الصيانة ومخالفات أساسية في ترسية المناقصات، إضافة إلى تداعيات ما يثار دوماً بشأن الفساد الإداري في الترقيات والتعيينات والتنقلات والمكافآت وصرف المزايا المادية والعينية وما إلى ذلك مما ينعكس حتماً على القطاعات الفنية.

وفي الوقت الذي لا تبدو فيه ثمة أي جدية في دعوة الناس إلى ترشيد استخدام الكهرباء، وإعادة النظر في الكلفة الرمزية التي يتم تقاضيها عن هذه الخدمة وهي فلسين من أصل تسعة وعشرين فلساً، بينما يواصل فيه ديوان المحاسبة مطالبته المتكررة للوزارة بتحصيل مستحقات بلغت نحو مائتان وثمانون مليون دينار في حوزة المستهلكين أفراداً وشركات تراكمت منذ عدة سنوات.

